

تعقُّبات الألوسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية عرض ومناقشة



د . محمد بن عبد العزيز نصيف

الأستاذ المساعد بقسم الأدب والبلاغة –كلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٣٩٢هـ ببريطانيا.
- تخرج في قسم اللغة العربية –كلية الآداب – جامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٤١٧هـ.
- نال شهادة الماجستير في تخصص البلاغة والنقد من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٣هـ بأطروحته: " **علم المعاني في تفسير روح البيان للبروسوي**".
- نال شهادة الدكتوراه من قسم البلاغة والأدب – كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٠هـ بأطروحته: "**شرح الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضري : دراسة وتحقيقاً** ".
- البريد الشَّبكيّ : Abuhajar33@gmail.com

ملخص البحث

وقف هذا البحث مع تعقبات علمية للإمام الآلوسي رحمه الله على توجيهات بلاغية للإمام الرازي رحمه الله لبعض الآيات المتشابهة في سورتي البقرة والأعراف، حيث عرض هذه التعقبات وناقشها مستضيئاً بما ذكره غير هذين العالمين الجليلين في الآيات نفسها ، وعُنونَ له بـ: (تعقبات الآلوسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية-عرض ومناقشة-)، وقد خرج البحث بضرورة العناية بآيات المتشابه اللفظي ، وإعطائها حقها من الدراسات الأكاديمية، وصلى الله وسلم على نبينا الأمين ، والحمد لله رب العالمين.

  

المقدمة

الحمد الله الذي أكرمنا بالقرآن، والصلاة والسلام على المصطفي من عدنان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، أما بعد:

فإن علم المتشابه اللفظي(1) من ألطف علوم القرآن، وأشدها إعانة على إدراك إعجاز كتاب الله، وقد رأيت الإمام الرازي(2) ﵀وقف في تفسيره: (مفاتيح الغيب) وقفات لطيفة مع قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة: ٥٨ – ٥٩]، وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٦١– ١٦٢]، حاول توجيه معظم ما فيها من المتشابه

---

(١) انظر حول هذا النوع من علوم القرآن: الإتقان في علوم القرآن: ٥/ ١٨٦٥–١٨٧٢، وهو عنده بعنوان: النوع الثالث والستون في الآيات المشتبهات، وانظر البرهان للزركشي: ١/ ١١١، وهو عنده بعنوان: النوع الخامس: علم المتشابه، وتكلم فيه بإيجاز ثم عقد فصولا كثيرة في صوره، وقد اشتهرت تسميته عند المعاصرين بالمتشابه اللفظي، وهو تقييد حسن يميزه عن غيره من المتشابه في القرآن، انظر في بيان وجه التقييد: من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: ١١–١٣.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي البكري القرشي الملقب بفخر الدين الرازيّ، مولده في الري –وإليها نسبته– سنة ٥٤٤ هـ أو٥٤٣، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة: ٦٠٦هـ، مصنفاته كثيرة منها: تفسيره: (مفاتيح الغيب)، و (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في البلاغة)، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٨– ٢٥٢، الوافي بالوفيات: ٤/ ٢٤٨–٢٥٩، طبقات الشافعية الكبرى: ٨١/ ٨١–٩٦، والأعلام للزركلي: ٦/ ٣١٣.

اللفظي، ثم رأيت الإمام الآلوسي[1] رحمه الله قد تعقبه في تفسيره (روح المعاني) في تلك الوقفات كلها؛ فرأيت أن الاستدراك يستحق الوقوف عنده ومناقشته فكتبت هذا البحث وعنونت له بعنوان: (**تعقبات الآلوسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية: عرض ومناقشة**)، وكان من دوافع اختيار هذا البحث:

١- تعلقه بالكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

٢- ارتباطه بعلم دقيق مرتبط أشد الارتباط بالبلاغة، يقول علامة البلاغة الدكتور محمد أبو موسى: «...كأن هذا الفرع هو التطبيق الحي والحق لمنهج الشيخ عبد القاهر، وقد تفلت من أيدي البلاغيين لأنهم انصرفوا إلى مدارسة تراث الشيخ في جانبه النظري، ولم يلتفتوا إلى المناحي التطبيقية لمنهجه»[2].

٣- أني لم أقف على استدراك مطول لعالم على آخر- في هذا العلم- علمِ المتشابه اللفظي- غير هذا الاستدراك، مما يكسب البحث طرافة.

٤- أن هذا النوع من الاستدراك يعين الباحث على تكوين ملكة في النظر في علم المتشابه اللفظي، ومعرفة مدى قوة المسالك التي يسلكها العلماء في توجيهاتهم.

وقد جعلت البحث في تمهيد وعشر مسائل بعدد المسائل التي ذكرها الإمام الرازي

(١) محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من أهل بغداد، ولد فيها سنة ١٢١٧هـ، وتنقل بين بلاد شتى، وتوفي ببغداد سنة ١٢٧٠هـ، من كتبه: تفسيره: (روح المعاني)، و(كشف الطرة عن الغرة - ط) شرح به درة الغواص للحريري، نسبته إلى جزيرة (آلوس) في وسط نهر الفرات، على خمس مراحل من بغداد، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي: ٧/ ١٧٦-١٧٧ وأحال إلى: حلية البشر - خ. وإبراهيم حلمي العمر، في مجلة لغة العرب ٣: ٦٩ وأعلام العراق ٢١ وجلاء العينين ٢٧ و ٢٨ والمسك الأذفر: ٥، وأعيان البيان ٩٩.

(٢) دلالات التراكيب: ٣٤٧، وانظر تتمة كلامه فهو نفيس.

وتعقبه فيها الإمام الآلوسي، ثم ختمت بخاتمة فيها بعض النتائج التي خرجت بها من البحث، والله أسأل التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

  

التمهيد

قال الإمام الآلوسي ما نصه: «وقد ذكر مولانا الإمام الرازي ﷺ أن هذه الآية ذكرت في الأعراف مع مخالفة من وجوهٍ لنكاتٍ:

«الأول» قال هنا : ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ لما قدم ذكر النعم ، فلا بد من ذكر المنعم ، وهناك ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ إذ لا إبهام بعد تقديم التصريح به.

«الثاني» قال هنا : ﴿ٱدْخُلُواْ﴾ وهناك ﴿ٱسْكُنُواْ﴾ لأن الدخول مقدم، ولذا قدم وضعاً المقدم طبعاً.

«الثالث» قال هنا : ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ - بجمع الكثرة - لما أضاف ذلك القول إلى نفسه ، واللائق بجوده غفران الذنوب الكثيرة ، وهناك ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ بجمع القلة إذ لم يصرح بالفاعل.

«الرابع» قال هنا : ﴿رَغَدًا﴾ دون هناك لإسناد الفعل إلى نفسه هنا، فناسب ذكر الإنعام الأعظم وعدم الإسناد هناك.

«الخامس» قال هنا : ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ وهناك بالعكس، لأن -الواو- لمطلق الجمع، وأيضاً المخاطبون يحتمل أن يكون بعضهم مذنبين، والبعض الآخر ما كانوا كذلك، فالمذنب لا بد وأن يكون اشتغاله بحط الذنب مقدماً على اشتغاله بالعبادة، فلا جرم كان تكليف هؤلاء أن يقولوا: حِطَّةٌ ثم- يدخلوا- وأما الذي لا يكون مذنباً، فالأولى به أن يشتغل «أولاً» بالعبادة ثم يذكر التوبة «ثانياً» للهضم وإزالة العجب فهؤلاء يجب أن -يدخلوا ثم يقولوا- فلما احتمل كون أولئك المخاطبين منقسمين إلى ذين القسمين، لا جرم ذكر حكم كل واحد منهما في سورة أخرى.

«السادس» قال هنا : ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ -بالواو- وهناك بدونه، إذ جعل هنا -

المغفرة - مع الزيادة جزاء واحداً لمجموع الفعلين، وأما هناك فالمغفرة جزاء قول حِطَّةٌ والزيادة جزاء الدخول فترك - الواو - يفيد توزع كل من الجزاءين على كل من الشرطين.

«السابع» قال هناك : ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ وهنا لم يذكر (منهم) لأن أول القصة هناك مبني على التخصيص بـ(من) حيث قال : ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ﴾فخص في آخر الكلام ليطابق أوله، ولما لم يذكر في الآيات التي قبل ﴿فَبَدَّلَ﴾ هنا تمييزاً وتخصيصاً لم يذكر في آخر القصة ذلك.

«الثامن» قال هنا : ﴿فَأَنزَلۡنَا﴾ وهناك ﴿فَأَرۡسَلۡنَا﴾ لأن الإنزال يفيد حدوثه في أول الأمر، والإرسال يفيد تسليطه عليهم واستئصاله لهم، وذلك يكون بالآخرة .

«التاسع» قال هنا : ﴿فَكُلُواْ﴾- بالفاء - وهناك - بالواو - لما مر في﴿ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ [البقرة:٣٥] وهو أن كل فعل عطف عليه شيء - وكان الفعل بمنزلة الشرط، وذلك الشيء بمنزلة الجزاء - عطف الثاني على الأول - بالفاء - دون - الواو - فلما تعلق الأكل بالدخول قيل في سورة البقرة ﴿فَكُلُواْ﴾ ولما لم يتعلق - الأكل بالسكون - في الأعراف ، قيل : ﴿وَكُلُواْ﴾.

«العاشر» قال هنا : ﴿يَفۡسُقُونَ﴾ وهناك ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ لأنه لما بيَّن هنا كون الفسق ظلما اكتفي بلفظ - الظلم - هناك» انتهى.

ولا يخفي ما في هذه الأجوبة من النظر ؛ أما في الأول والثاني والثامن والعاشر فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك ؛ فإن سورة البقرة كلها مدنية ، وسورة الأعراف كلها مكية إلا ثمان آيات من قوله تعالى ﴿ وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ﴾ [الأعراف:١٦٣-١٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [الأعراف: ١٦١] داخل في الآيات المكية، فحينئذ لا تصح الأجوبة المذكورة.

وأما ما ذكر في التاسع فيرد عليه منع عدم تعلق - الأكل بالسكون - ؛لأنهم إذا سكنوا القرية تتسبب سكناهم للأكل منها -كما ذكر الزمخشري- ، فقد جمعوا في الوجود بين سكناها والأكل منها ، فحينئذ لا فرق بين ﴿وَكُلُوا﴾ و ﴿فَكُلُوا﴾ فلا يتم الجواب.

وأما الثالث فلأنه تعالى - وإن قال في الأعراف : ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾- لكنه قال في السورتين: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾وأضاف -الغفران- إلى نفسه ، فبحكم تلك اللياقة ينبغي أن يذكر في السورتين - جمع الكثرة - بل لا شك أن رعاية ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ أولى من رعاية ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ لتعلق - الغفران بالخطايا - كما لا يخفي على العارف بالمزايا.

وأما الرابع فلأنه تعالى - وإن لم يُسْنِد الفعل إلى نفسه تعالى - لكنهُ مسندٌ إليه في نفس الأمر ، فينبغي أن يذكر الإنعام الأعظم في السورتين.

وأما الخامس فلأن القصة واحدة، وكون بعضهم مذنبين وبعضهم غير مذنبين محقق - فعلى مقتضى ما ذكر - ينبغي أن يذكر و ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ مقدماً في السورتين.

وأما السادس فلأن القصة واحدة ، وأن - الواو - لمطلق الجمع ، وقوله تعالى ﴿نَّغْفِرْ﴾ في مقابلة ﴿وَقُولُوا﴾ سواء قدم أو أخر ، وقوله تعالى : ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ في مقابلة ﴿وَادْخُلُوا﴾ سواء ذكر - الواو - أو ترك .

وأما السابع فلأنه تعالى قد ذكر هنا قبل ﴿ فَبَدَّلَ﴾ ما يدل على التخصيص والتمييز، حيث قال سبحانه: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ إلخ بكافات الخطاب وصيغته - فاللائق حينئذ - أن يذكر لفظ ﴿مِنْهُمْ﴾ أيضا» (١).

وسأَعْرِضُ لكلام الإمامين شارحاً ومناقشاً ومضيفاً من خلال المسائل العشرة الآتية بإذن الله:

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

المسألة الأولى:

نقل الآلوسي قول الرازي: «قال هنا : ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ لما قدم ذكر النعم ، فلا بد من ذكر المنعم ، وهناك ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ إذ لا إبهام بعد تقديم التصريح به» ، ثم قال في اعتراضه عليه: «أما في الأول ... فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً – كما أنها متقدمة عليها ترتيباً – وليس كذلك ، فإن سورة البقرة كلها مدنية ، وسورة الأعراف كلها مكية إلا ثمان آيات من قوله تعالى ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٦٣– ١٧١] وقوله تعالى : ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف:١٦١] داخل في الآيات المكية ، فحينئذ لا تصح الأجوبة المذكورة».

التعليق:

يلاحظ ابتداء أن الآلوسي اختصر عبارة الرازي، ونصها في تفسيره – وهو أوضح–: «لِمَ قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ وَقَالَ فِي الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾؟

الْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَّحَ فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ بِأَنَّ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِزَالَةً لِلْإِبْهَامِ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [الْبَقَرَةِ:٤٠] ثُمَّ أَخَذَ يُعَدِّدُ [نِعَمَهُ][1] نِعْمَةً نِعْمَةً فَاللَّائِقُ بِهَذَا الْمَقَامِ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ أَمَّا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ فَلَا يَبْقَى فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ إِبْهَامٌ بَعْدَ تَقْدِيمِ التَّصْرِيحِ بِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ»[2]، ومن الواضح أن الرازي سلك مسلكين في توجيهه:

المسلك الأول: التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضعين في المصحف:

فالبقرة سابقة للأعراف، فصرح به في السورة السابقة، ثم اكتفي بذلك التصريح عن ذكره في السورة اللاحقة، بينما لم يرتض الإمام الآلوسي هذا، وظاهر

(١) في الأصل : نعمة، وهو خطأ ظاهر.

(٢) مفاتيح الغيب: ٣/ ٩٨–٩٩.

كلام الآلوسي أن المعتبر هو الأولية في النزول فقط، وبما أن الأعراف مكية النزول إلا ما ورد استثناؤه[1] -وليس منه الموضع المذكور- والبقرةَ مدنية فإن توجيه الرازي غير مقبول عنده، والظاهر أنه: لا مانع من النظر إلى الاعتبارين ، خاصة إذا قلنا إن ترتيب المصحف توقيفي كما هو رأي الجمهور وهو الذي اختاره الألوسي نفسه في مقدمة تفسيره[2] فباعتبار النزول يكون التوجيه وفق ملابساته، وباعتبار ترتيب المصحف يكون التوجيه باعتبار من يقرأه بعد أن استقر على هذا الترتيب، ولا تعارض في هذا ، ولا شك أن الأكمل الجمع بين المسلكين بحيث توجه الآيات وفق ترتيب المصحف، كما توجه وفق ترتيب النزول، وكلا المسلكين موجود في كلام علماء المتشابه اللفظي[3]، وقد قال الإمام البقاعي وهو يتحدث عن نزول القرآن منجماً عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد:٢٦] : «﴿نَزَّلَ اللَّهُ﴾ أي الملك الأعظم على التدريج بحسب الوقائع تنزيلاً فيه إعجاز الخلق في بلاغة التركيب مع فصاحة المفردات وجزالتها مع السهولة في النطق والعذوبة في السمع والملاءمة للطبع كما يشهد به كل ذوق من الأغبياء والأذكياء على تباينهم في مراتب الغباوة والذكاء، وإعجاز آخر لهم في رصانة المعنى وحكمته، وثالث في مطابقته للحال الذي اقتضى نزوله مطابقة يعجز الخلق عن الإتيان بمثلها، ورابع بنظمه مع ما نزل قبله من الآيات، لا على ترتيب النزول، بل على ما اقتضته الحكمة التي تتضاءل دونها الأفكار، وتُوَلِّي خاسئة من جلالتها على الأدبار، بصائرُ أولي

(١) الراجح عدم استثناء شيء من سورة الأعراف بل كل آياتها مكية ، انظر : المكي والمدني في القرآن الكريم:٢/ ٦٤٧ فما بعدها.

(٢) روح المعاني: ١/ ٢٨.

(٣) انظر على سبيل المثال في التوجيه بمراعاة ترتيب النزول : درة التنزيل: ١/ ٣٩٣-٣٩٥، وكشف المعاني: ١٣٣، وانظر على سبيل المثال في التوجيه بمراعاة ترتيب المصحف: درة التنزيل:١/ ٢٦٤.

الأبصار»[١]، لكن يبقى أن البدء في القرآن بالتصريح ليس مطرداً بل قد يأتي التصريح في الموطن المتأخر- في ترتيب المصحف- فقد قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥]، ثم قال في الأعراف: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [الأعراف:١٦٣- ١٦٧]، ولذلك قد يقع التفصيل وما شابهه في موضع، بينما يأتي الكلام مجملاً -مثلاً- في الموضع الآخر، فيحصل بالموضعين نوع من التكامل[٢] مع التفنن في التعبير الذي هو أحد مقاصد المتكلم البليغ -بغض النظر عن التقدم والتأخر في ترتيب المصحف-، ويكون الأنسب في هذه الحالة التوجيه بالنظر إلى السياق، والله أعلم.

المسلك الثاني: التوجيه بالنظر إلى السياق:

حيث كان السياق في سورة البقرة في تعداد النعم فناسبه نسبة القول إلى الله صراحة لأنه أعظم في الامتنان - خاصة مع نون العظمة[٣]، والتأمل في السياق يؤيد ما ذكره الرازي؛

(١) نظم الدرر:٧/ ١٧١-١٧٢.

(٢) انظر حديثا رائقاً مفصلاً عن منهج القرآن البياني في التنويع والتكامل في: (البلاغة العربية أسسها وفنونها وعلومها) : ٢/ ٣٢٢- ٣٤٥.

(٣) وأشار إلى أن السياق في البقرة لتعداد النعم، كما أشار إلى نفس التعليل للتصريح بالفاعل في: كشف المعاني:٩٧.

فقد قال تعالى في مطلع خطاب بني إسرائيل: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٤٠﴾[البقرة: ٤٠] ثم قال – عز من قائل–: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٤٧﴾ [البقرة:٤٧] ، إلى أن ختم الكلام معهم بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٢٢﴾[البقرة:١٢٢] ضمن آيات طويلة ذكَّرهم في كثير منها بنعمه عليهم، واللافت أن الآلوسي لم يعرض للرد على هذا المسلك رغم أن عبارته تشعر أن كلام الرازي في هذه المسألة مردود برمته، وهذا قصور من الآلوسي، وهذا المسلك أسدُّ من المسلك الأول كما مضت الإشارة إليه؛ إذ أنه يراعي الملابسات المباشرة للآيات، ثم إن مما يزيد من تجلية سر التغاير بين الآيتين ما ذكره الأستاذ محمد عزة دروزة حيث قال مقارناً مقارنةً عامة بين ذكر هذه القصة في سورتي البقرة والأعراف: «وبعض ما ورد في الآيات ورد في سياق قصص بني إسرائيل في السور المكية مثل الأعراف ويونس وطه والقصص مع اختلاف في الأسلوب حيث ورد في السور المكية في معرض التمثيل والتذكير للعرب، في حين ورد هنا في معرض التذكير لليهود والتنديد بهم، وهناك فارق آخر وهو أن الأسلوب هنا ليس قصصياً كما هو في السور المكية وإنما هو تقريعي وهذا منسجم مع الموقف الذي نزلت فيه وهو فارق يلحظ في ما نزل في شأن بني إسرائيل عامة، وبه يتميز الأسلوب المكي عن الأسلوب المدني»[1]، هذا مع أن السورة تخاطب في جزء كبير منها بني إسرائيل مباشرة فيناسبها التعبير بنون العظمة المذكرة بعظم المنة خلافاً للسورة التي تحكي قصتهم مع غيرها من القصص فيناسبها ضمير الغيبة، وآية البقرة نزلت واليهود حاضرون مخالطون للنبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، أما آية الأعراف فقد نزلت واليهود بعيدون مع احتمال وجود اتصال لهم مع كفار مكة خاصة أن الأعراف من السور المكية التي تشير عدة أمور

(١) التفسير الحديث : ٦/ ١٧١.

إلى تأخر نزولها[1] – ولو نسبياً– مثل طولها، والإشارة إلى ضرورة اتباع بني إسرائيل للنبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾ [الأعراف:١٥٧–١٥٨] ، وقد ذهب إلى مثل ما ذكرت من التوجيه مع زيادة بيان صاحب تفسير المنار فقال: « قَالَ تَعَالَى هُنَا: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ لِأَنَّ الْقِصَّةَ خِطَابٌ وُجِّهَ أَوَّلًا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَالْحِكَايَةُ فِيهِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِكَايَةٌ عَنْ غَائِبٍ، وَالْأَصْلِ أَنْ يَذْكُرَ ضَمِيرُهُ فِيهِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿لَهُمُ﴾ وَفِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ إِذِ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وَقَدْ رُوعِيَ هُنَالِكَ السِّيَاقُ، وَفِي خِطَابِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ قَبْلَهَا: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾(٢: ٥٠) ، ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ ... (٢: ٥١) فَنَاسَبَ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ وَلَمْ يَقُلْ فِيهَا (لَكُمْ) كَمَا قَالَ هُنَا: ﴿لَهُمُ﴾؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ لِأَجْدَادِ الْمُخَاطَبِينَ مِنْ أُلُوفِ السِّنِينَ لَا لَهُمْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: (هُمْ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ لَمْ يَكُنْ حِكَايَةً عَنْ غَائِبٍ مَجْهُولٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ، بَلْ هُوَ تَذْكِيرُ الْخَلَفِ بِمَا تَقُومُ بِهِ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ مِنْ شُئُونِ السَّلَفِ؛ لِأَنَّهُمْ وَارِثُو أَخْلَاقَهُمْ وَغَرَائِزَهُمْ وَعَادَاتِهِمْ، فَهُوَ إِذَنْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْخَلَفِ الْحَاضِرِ وَالسَّلَفِ الْغَابِرِ، وَزِيَادَةُ﴿لَهُمُ﴾ تَلْصِقُهُ بِالْغَائِبِ وَحْدَهُ فتكُونُ حِكَايَتُهُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ كَحِكَايَتِهِ لِعَرَبِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ، فَتَأَمَّلْ!»[2]، ويلاحظ في هذا النقل أنه توقف

(١) انظر شيئاً من ذلك في مقدمة سورة الأعراف في التحرير والتنوير: ٨/ ٦–٧.

(٢) تفسير المنار: ٩/ ٣٧١.

مع موضع من مواضع التغاير لم يقف معه الرازي ولا الآلوسي بل لم أجد من وقف معه في حدود ما اطلعت عليه من مراجع؛ ألا وهو زيادة﴿لَهُمُ﴾ في موضع الأعراف دون البقرة، وقد بين أن هذا راجع إلى أن آية الأعراف تتحدث مع أهل مكة عن غائبين والأصل ذكرهم بضمير الغائب لتعيينهم، بينما كان سياق البقرة غير محتاج إلى هذا التعيين فلم يذكره، والله أعلم.

هذا وقد لاحظ البقاعي جانباً آخر في موضع الأعراف فقال: «وعبر هنا بالمجهول في ﴿قِيلَ﴾ إعراضاً عن تلذيذهم بالخطاب إيذاناً بأن هذا السياق للغضب عليهم بتساقطهم في الكفر وإعراضهم عن الشكر، من أيّ قائل كان، وبأيّ صيغة ورد القول، وعلى أيّ حالة كان، وإظهاراً للعظمة حيث كانت أدنى إشارةٍ منه كافيةً في سكناهم في البلاد واستقرارهم فيها قاهرين لأهلها الذين ملؤوا قلوبهم هيبة حتى قالوا: ﴿إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤] »(١)، فالبقاعي يرى أن السياق في الأعراف مشعر بالغضب بينما هو في البقرة تعداد للنعم -كما سبقت الإشارة إليه-.

المسألة الثانية:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(الثاني) قال هنا : ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ وهناك ﴿ٱسۡكُنُواْ﴾ لأن الدخول مقدم، ولذا قدم وضعاً المقدم طبعاً». ثم قال في اعتراضه عليه: «أما في الثاني... فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك ... ».

التعليق :

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى من التوجيه بالنظر إلى

(١) نظم الدرر:٣/ ١٣٩.

ترتيب الموضعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الآلوسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، علماً أن الألوسي قد ذكر كلام الرازي بالمعنى فأخل ببعض ما فيه؛ فعبارة الرازي في تفسيره: «الدُّخُولُ مُقَدَّمٌ عَلَى السُّكُونِ وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا فَلَا جَرَمَ ذَكَرَ الدُّخُولَ فِي السُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالسُّكُونَ فِي السُّورَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ»(١)، وتعليل الإمام الرازي هنا لطيف للغاية حيث نبه أن الدخول يسبق السكنى ولا بد فقدم في ترتيب الذكر في القرآن ما يتقدم في واقع الأمر، مع تنبيهه أنه لا بد من الاثنين: الدخول والسكنى فلذلك فُرِّقا في الموضعين فحصل التكامل بالآيتين مع التفنن وعدم التكرار، ثم إن تعليل الرازي لهذه المسألة متصل بتعليله لمجيء الفاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ﴾ في البقرة، ومجيء الواو في قوله:﴿وَكُلُواْ﴾ ، وهي المسألة التي ذكرها الرازي بعد هذه المسألة مباشرة فهي عنده الثالثة، لكن الألوسي أخرها فجعلها التاسعة، وبالحديث عنها هناك سيتضح التعليل بشكل أكبر بإذن الله.

هذا، وقد لاحظ ابن الزبير الغرناطي في هذا الترتيب سرا آخر لا يتعارض مع ما ذكره الرازي وهو أن الدخول يحتمل أن يكون بسكنى وبدون سكنى فاللفظ مجمل فصلته الآية اللاحقة في الأعراف، وبالتالي فهو من باب الإيضاح بعد الإبهام، وهو تعليل ناظر إلى ترتيب السور في المصحف(٢).

ويبقى أن الإمام الرازي أغفل توجيه الآيتين في ضوء السياق، وقد لمح البقاعي أن موضع الأعراف قد جاء في سياق سوق الأدلة على قوله تعالى :﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ

(١) مفاتيح الغيب: ٣/ ٩٩.

(٢) انظر ملاك التأويل: ١/ ٢٠٤.

عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، مع إثبات صحة الوصف بالنبوة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾[الأعراف:١٥٧] فقال:« ﴿ٱسْكُنُواْ﴾ أي ادخلوا مطمئنين على وجه الإقامة، ولا يسمى ساكناً إلا بعد التوطن بخلاف الدخول، فإنه يكون بمجرد الولوج في الشيء على أيّ وجه كان ﴿هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. فهو دليل آخر على الأمرين: الصرف والصدق» ، فدلالته على صرفهم عن الحق من جهة أنهم لم يؤمروا بالدخول فحسب، بل مع البشارة بالسكنى بعد الدخول لكنهم صرفوا عن الاستجابة، ودلالته على صدق نبوة نبينا محمد ﷺ من جهة التعبير باللفظ الأخص ﴿ٱسْكُنُواْ﴾ دون اللفظ الأعم ﴿ٱدْخُلُواْ﴾؛ مما يدل على العلم التام الدقيق بما وقع لهم رغم أنه حدث قبله ﷺ، والله أعلم.

المسألة الثالثة:

نقل الآلوسي عن الرازي قوله: « (الثالث) قال هنا : ﴿ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ - بجمع الكثرة - لما أضاف ذلك القول إلى نفسه ، واللائق بجوده غفران الذنوب الكثيرة ، وهناك ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ﴾ بجمع القلة إذ لم يصرح بالفاعل، فاعترض الإمام الآلوسي بقوله: «وأما الثالث فلأنه تعالى - وإن قال في الأعراف : ﴿وَإِذْ قِيلَ ﴾- لكنه قال في السورتين : ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ وأضاف - الغفران - إلى نفسه، فبحكم تلك اللياقة ينبغي أن يذكر في السورتين - جمع الكثرة - بل لا شك أن رعاية ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ أولى من رعاية ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ لتعلق - الغفران بالخطايا - كما لا يخفي على العارف بالمزايا».

التعليق:

سلك الإمام الآلوسي في رده في هذا الموضع مسلكاً آخر حيث لاحظ أن هناك كلمات أخرى في السياق لا تتناسب - من وجهة نظره- مع توجيه الإمام الرازي ،

وهنا لا بد من وقفة تبين القراءات المتواترة في الآيات لأنها ستعين في الكلام عليها، يقول الإمام ابن الجزري عن الخلاف في القراءات في سورة البقرة : « (وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿نَّغْفِرْ﴾ هُنَا وَالْأَعْرَافِ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالتَّأْنِيثِ فِيهِمَا. وَقَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ بِالتَّذْكِيرِ هُنَا وَالتَّأْنِيثِ فِي الْأَعْرَافِ، وَوَافَقَهُمَا يَعْقُوبُ فِي الْأَعْرَافِ. وَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى ضَمِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِ الْفَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ»[1]، ثم قال عند ذكر الخلاف في الأعراف : «وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ فَقَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ وَيَعْقُوبُ (خَطِيئَاتُكُمْ) بِجَمْعِ السَّلَامَةِ وَرَفْعِ التَّاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْإِفْرَادِ وَرَفْعِ التَّاءِ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ عَلَى وَزْنِ عَطَايَاكُمْ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ وَكَسْرِ التَّاءِ نَصْبًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى: ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ فِي الْبَقَرَةِ مِنْ أَجْلِ الرَّسْمِ» [2]

فتحصل أن الخلاف في البقرة ينحصر في موضع واحد هو: ﴿نَّغْفِرْ﴾ حيث قرأ الجمهور: (نَغْفِر)، كما ثبتت القراءتان ﴿يُغْفَرْ﴾، و(تُغفر) بينما اتفقوا على قراءة ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ بالجمع جمع تكسير، أما في الأعراف فقد وقع الخلاف في ﴿نَّغْفِرْ﴾ بنفس الأوجه السابقة مع اختلاف يسير فيما قرأ به كل قاريء، كما وقع الخلاف في ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ حيث جمعت عند الجمهور جمع مؤنث سالم كما جمعت جمع تكسير وأفردت أيضاً[3]، وبناء على كل ما سبق يتضح لنا أن الخطايا جمعت في البقرة جمع تكسير قولاً واحداً، بخلاف موضع الأعراف حيث تعددت أوجه القراءة مع كون أكثر القراء على جمع المؤنث السالم الدال على القلة، ولذلك فإن

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٥.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢.

(٣) على اختلاف في إعرابها لايعنينا هنا عرضه.

اعتراض الآلوسي فيه نظر، كما أن كلام الرازي فيه قصور من جهة عدم الإشارة إلى القراءات[١]، والذي يمكن أن يقال هنا – مع استحضار ما في الآية من قراءات- إنه لما كانت آية البقرة أظهر في الامتنان حيث وقعت في سياق ذكر تفضيل بني إسرائيل على العالمين جاء جمع الخطايا جمع كثرة باتفاق القراء، بخلاف الأعراف فليس فيها من الامتنان ما في البقرة بل قد جاءت في سياق ذكر الأمم المعرضة عن الوحي فتعددت القراءات ما بين إفراد وجمع سالم وجمع تكسير لتناسب أحوال الناس المتعددة- خاصة وقد جاء في السياق ما يشير إلى تعدد أحوالهم[٢]- مع كون قراءة الجمهور تتناسب كون السياق ليس للامتنان، وممن أشار إلى شيء من أسرار هذا التنوع في القراءات في سورة الأعراف البقاعي حيث قال : «ناسب ذلك جمع الكثرة في قوله: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ في قراءة أبي عمرو، وأما قراءة ابن عامر {خطيئتكم} بالإفراد وقراءة غيرهما ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ جمع قلة فللإشارة إلى أنها قليل في جنب عفوه تعالى، وكذا بناء ﴿نَّغْفِرْ﴾ للمجهول تأنيثاً وتذكيراً، كل ذلك ترجيه لهم واستعطافاً إلى التوبة»[٣]، وقال قبلها في آية البقرة: «ففي قراءة {نغفر} تول من الحق ومن هو من حزبه من الملائكة والرسل، وفي قراءة: تغفر، إبلاغ أمر خطابهم بما يفهمه التأنيث من نزول القدر، وفي قراءة الياء توسط بين طرفي ما يفهمه علو قراءة النون ونزول قراءة التاء؛ ففي ذلك بجملته إشعار بأن خطاياهم كانت في كل رتبة مما يرجع إلى عبادة ربهم وأحوال أنفسهم ومعاملتهم مع غيرهم من أنبيائهم

(١) وإن كانت صحيحة في نفسها، وقد سبقه إلى نفس التعليل في درة التنزيل:١/ ٢٣٥-٢٣٧، وافقه عليها: ملاك التأويل:١/ ٢٠٧ ، كشف المعاني :٩٧، وعلل بنفس التعليل الكرماني في البرهان:٧٣ لكن مع شيء من مراعاة اختلاف القراءات .

(٢) ستأتي الإشارة إلى هذا في المسألة السابعة.

(٣) نظم الدرر: ٣/ ١٣٩- نقلاً عن الحرالي-.

وأمثالهم حتى جمعت خطاياهم جميع جهات الخطايا الثلاث، فكأنهم ثلاثة أصناف: صنف بدلوا، وصنف اقتصدوا، وصنف أحسنوا فيزيدهم الله ما لا يسعه القول و﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[الرحمن: ٦٠] انتهى، ولما كان السياق هنا لتعداد النعم حسن أن يعبر عن ذنوبهم بجمع الكثرة فقال {خطاياكم} إشارة إلى أنهم أصروا عليها بحيث كادوا أن يجعلوا بإزاء كل نعمة ذنباً...وهذا بخلاف الأعراف فإن السياق هناك لبيان إسراعهم في الكفر كما سيأتي إن شاء الله تعالى» [1].

المسألة الرابعة:

نقل الآلوسي قول الرازي: « (الرابع) قال هنا : ﴿رَغَدًا﴾ دون هناك لإسناد الفعل إلى نفسه هنا ، فناسب ذكر الإنعام الأعظم وعدم الإسناد هناك»، ثم تعقبه بقوله: «وأما الرابع فلأنه تعالى – وإن لم يسند الفعل إلى نفسه تعالى – لكنه مسند إليه في نفس الأمر ، فينبغي أن يذكر الإنعام الأعظم في السورتين».

التعليق:

يرى الإمام الرازي أن كلمة ﴿رَغَدًا﴾ في سورة البقرة قد جاءت متناسبة مع السياق إذ جاء قبلها قوله تعالى: ﴿قُلْنَا﴾ بما تحمله نون العظمة من الدلالة على الإنعام خلافاً لقوله تعالى في الأعراف ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ فليست فيها هذه الدلالة فحذف لفظ الرغد هناك لأجل ذلك، وقد أجاب الإمام الآلوسي بأن القول المذكور في السورتين من الله –سبحانه وتعالى– سواء صرح بالفاعل أم لم يصرح، وبالتالي فالمناسب ذكر الرغد في السورتين ، وهذا الجواب ضعيف لأن فيه إلغاء لتأثير السياق فيما يحذف وما يذكر ، وقد طُوِيَ ذِكْرُ الفاعل في آيات كثيرة لأن المقام لا يناسب ذكره مع أن ذلك الفاعل معلوم لا يخفي من مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾[الشعراء:٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ

(١) نظم الدرر: ١/ ١٤٢، وانظر معارج التفكر: ٤/ ٦٥٢.

أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ [الجن:١٠] ، بل نرى الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[العنكبوت:٤٤] ، ويقول في آية أخرى جاء فيها نفس الفعل لكن مع عدم ذكر الفاعل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾﴾[الأنبياء:٣٧] إلى غير ذلك من الآيات التي تدل دلالة ظاهرة على تأثير السياق على حذف ما يُحذف وذكر ما يُذكر، وكذلك الأمر في الآية التي بين أيدينا فقد مر معنا أن آية البقرة جاءت في سياق الامتنان على بني إسرائيل فناسب ذلك الامتنان أمور منها : التعبير بـ﴿قُلْنَا﴾ دون ﴿قِيلَ﴾ التي جاءت في الموضع الآخر الذي في نفس السياق في الأعراف، ومنها ذكر الرغد إذ هو المناسب للامتنان؛ إذا «الراء والغين والدال أصلان أحدهما: أطيب العيش»[1]، والرغد هو: (الطيب الواسع)[2]، بينما حذف في الأعراف حيث لا امتنان؛ فمسلك الرازي في غاية الظهور ، واعتراض الألوسي نوع من التعنت، بل قد جاء نفس هذا التعليل عند عدد أهل العلم؛ فمن ذلك قول الخطيب الإسكافي : «في الإتيان بقوله ﴿رَغَدًا﴾ في هذه السورة وحذفها في سورة الأعراف فالجواب عنها كالجواب في الخطايا والخطيئات، لأنه لما أسند الفعل إلى نفسه تعالى كان اللفظ بالأشرف الأكرم، فذكر معه الإنعام الأجسم، وهو أن يأكلوا رغداً، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه لم يكن مثل الفعل الذي في سورة البقرة، فلم يذكر معه ما ذكر فيها من الإكرام الأوفر، وإذا تقدم اسم المنعم الكريم اقتضى ذكر نعمته الكريمة»[3]؛ فما سلكه الرازي ليس بدعاً من القول حتى يعترض عليه،وقد لاحظ صاحب تفسير المنار مناسبة أخرى لطيفة فقال: «وقد وصف الأكل هنالك

(١) مقاييس اللغة(ر غ د) :٢/ ٤١٧.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن(ر غ د)

(٣) درة التنزيل :١/ ٢٣٧، وانظر قريبا منه في : البرهان:٧٣ ، و كشف المعاني:٩٧، نظم الدرر١/ ١٤١، التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٦.

بالرغد وهو الواسع الهنيء والتبشير به يناسب حال الدخول؛ إذ الأمر لدى الداخل مجهول»[(١)] والله أعلم.

المسألة الخامسة:

نقل الآلوسي قول الرازي: « (الخامس) قال هنا: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ وهناك بالعكس، لأن – الواو– لمطلق الجمع، وأيضاً: المخاطبون يحتمل أن يكون بعضهم مذنبين، والبعض الآخر ما كانوا كذلك، فالمذنب لا بد وأن يكون اشتغاله بحط الذنب مقدماً على اشتغاله بالعبادة ، فلا جرم كان تكليف هؤلاء أن يقولوا :﴿حِطَّةٌ﴾ ثم –يدخلوا– وأما الذي لا يكون مذنباً، فالأولى به أن يشتغل (أولاً) بالعبادة ثم يذكر التوبة (ثانياً) للهضم وإزالة العجب فهؤلاء يجب أن – يدخلوا ثم يقولوا– فلما احتمل كون أولئك المخاطبين منقسمين إلى ذين القسمين ، لا جرم ذكر حكم كل واحد منهما في سورة أخرى»، واعترض عليه بقوله: «وأما الخامس فلأن القصة واحدة، وكون بعضهم مذنبين وبعضهم غير مذنبين محقق– فعلى مقتضى ما ذكر– ينبغي أن يذكر ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ مقدماً في السورتين».

التعليق:

لابد من التنبيه ابتداء إلى أن الرازي قد سلك مسلكين لتوجيه التغاير بين الموضعين تقديما وتأخيراً؛ أما المسلك الأول فهو أن الواو لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً، وبالتالي فإن تغير ترتيب المتعاطفات بالواو لا يؤثر في المعنى فضلاً عن أن يخل به، وهذا ليس توجيهاً لسر التغاير، وإنما هو مجرد تصحيح للكلام، ونفي للتعارض عنه[(٢)].

وأما المسلك الثاني فقد أشار فيه إلى التكامل بين الآيتين في تصوير حال القوم

(١) تفسير المنار: ٩/ ٣٧١.

(٢) وهو قريب مما سلكه الخطيب الإسكافي، ولعله أخذه منه، انظر درة التنزيل: ١/ ٢٣٨-٢٣٩، وسيأتي بنصه بعد أسطر.

وأن منهم المذنب فحقه أن يقدِّم قول ﴿حِطَّةٌ﴾، ومنهم من ليس كذلك فحقه أن يقدِّم السجود.

واعتراض الآلوسي كان له – حسب فهمي – عدة جوانب :

١/ أن القصة واحدة فينبغي أن يكون الكلام واحداً، وهذا غير مسلم إذ إنَّ عندنا كثيراً من القصص قد تكررت في سور مختلفة بعبارات مختلفة مع الاتفاق أنها قصة واحدة مثل قصة ضيف إبراهيم ، وكرؤية موسى للنار بالواد المقدس، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، بل إن من بلاغة القرآن أن عبَّر عن العبارة الواحدة التي صدرت من قائل واحد بأساليب مختلفة لا تعارض بينها ولا تناقض ولا اختلاف، مع مراعاتها جميعاً للسياق الذي ذكرت فيه، وقد قال الخطيب في درة التنزيل : «ما أخبر الله تعالى به قصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم وما حكاه من قولهم وقوله عز وجل لهم لم يقصد إلى حكاية الألفاظ بأعيانها، وإنما قصد إلى اقتصاص معانيها، وكيف لا يكون كذلك؟ واللغة التي خوطبوا بها غير العربية، فإذا حكاية اللفظ زائلة وتبقى حكاية المعنى، ومن قصد حكاية المعنى كان مخيرا بأن يؤديه بأي لفظ أراد، وكيف شاء من تقديم وتأخير بحرف لا يدل على ترتيب كالواو، ولو قصد حكاية اللفظ ثم وقع في المحكى اختلاف لم يجز، ولو قال قائل حاكيا عن غيره: قال فلان: زيد وعمرو ذهبا، وكان هذا لفظا محكيا، ثم قال ثانيا قاصدا إلى حكاية هذه اللفظة من كلامه: عمرو وزيد ذهبا، لم يجز له ذلك، لأنه غير قوله وأخر ما قدمه، وإن قصد حكاية المعنى كان ذلك مرخصا له» (١).

٢/ أن كون بعض القوم مذنباً، والبعض ليس كذلك أمر معلوم بالضرورة فلا

(١) درة التنزيل وغرة التأويل: ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

يحتاج إلى الإشارة إليه، وهذا غير مسلم أيضاً إذ كم من أمر معلوم بالضرورة لكن يقتضي المقام التذكير به أو التنويه إليه فيذكر ، وقد قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[البقرة:٧٩]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٢٦] والأمثلة على هذا كثيرة مشهورة، والمقصود أن الأمر المعلوم كثيرا ما يذكر لأن المقام يقتضي ذكره فلا وجه لاعتراض الآلوسي، وكما أسلفت فإن كلام الرازي مبني على إظهار التكامل بين الموضعين ، وأحسن منه في إظهار التكامل ما ذكره في معارج التفكر حيث قال : «والدلالة التكاملية بين العبارتين تفيد عدم وجوب الترتيب بين التكليفين، وعدم وجوب القيام بهما مقترنين، بل الواجب القيام بهما دون إلزام بترتيب أو اقتران» (١) .

ويبقى أن الرازي لم يبين وجه اختصاص كل موضع بما ورد فيه فلم يبين لم قدم السجود في البقرة وأخر في الأعراف، وقد أجاب عن هذا في ملاك التأويل حيث قال باسطاً ومفصلا فيما اختصره الرازي وأجمله: «...قولهم:﴿حِطَّةٌ﴾ دعاء أمروا به في سجودهم فلو ورد في السورتين على حد سواء لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنهم أمروا بالسجود والقول منفصلين غير مساوق أحدهما للآخر على أحد محتملات الواو في عدم الرتبة؛ فقدم وأخر في السورتين ليحرز المجموع أن المراد بهذا القول أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده وتعين بهذا معنى المعية من محتملات الواو، وتحرر المقصود وأن المراد : وادخلوا الباب سجدا قائلين في سجودكم حطة؛ فاكتفي بتقلب الورود عن الإفصاح بمعنى المعية إيجازا جليلا وبلاغة عظيمة»(٢)، ثم أضاف مبينا سر اختصاص كل موضع بما خص به: «وقدم في البقرة الأمر بالسجود لأن ابتداء السجود يتقدم ابتداء الدعاء ثم يتساوق المطلوبان فجاء ذلك على الترتيب الثابت في السور والآي

(١) معارج التفكر ودقائق التدبر: ٤/ ٦٥١

(٢) ملاك التأويل:١/ ٢٠٥.

والله أعلم»[(١)]، فباعتبار أن السجود مقدم على الدعاء فقد جاء مقدماً في الموضع الأول في المصحف – موضع البقرة– ، وأخر في الموضع الثاني، وقد نظر البقاعي إلى السياق فقال في موضع سورة البقرة – التي يرى أن سياقها لتعداد النعم– : «وقدم الدخول السار للنفوس والسجود الذي هو أقرب مقرب للحضرة الشريفة لأنه في سياق عد النعم على القول المشعر بالذنب»[(٢)]– ، ثم قال في موضع سورة الأعراف– التي يرى أن سياقها مُشْعِرٌ بالغضب– بتعليل آخر فقال: «وقدم ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ ليكون أول قارع للسمع مما أمروا به من العبادة مشعراً بعظيم ما تحملوه من الآثام إيذاناً بما سيقت له هذه القصص في هذه السورة من المقام»[(٣)]، بينما لمح الكرماني تناسبا لفظياً في موضع البقرة فقال : «وقدّم ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ في هذه السّورة وأَخرها في الأَعراف لأَن السابق في هذه السورة ﴿ٱدْخُلُواْ﴾ فبيّن كيفيّة الدّخول»[(٤)]؛ فقد لاحظ الكرماني أن الجملتين سبقتا في البقرة بقوله: ﴿ٱدْخُلُواْ﴾ فناسبها تقديم الأمر بالدخول.

المسألة السادسة:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(السادس) قال هنا: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾–بالواو– وهناك بدونه، إذ جعل هنا – المغفرة – مع الزيادة جزاء واحدا لمجموع الفعلين، وأما هناك فالمغفرة جزاء قول ﴿حِطَّةٌ﴾ والزيادة جزاء الدخول فترك – الواو– يفيد توزع كل من الجزاءين على كل من الشرطين»؛ ثم اعترض عليه بقوله: «وأما السادس فلأن القصة واحدة ، وأن –الواو– لمطلق الجمع، وقوله تعالى ﴿نَّغْفِرْ﴾ في مقابلة قُولُوا سواء قدم أو أخر، وقوله تعالى: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ في مقابلة ﴿وَٱدْخُلُواْ﴾ سواء ذكر – الواو– أو ترك» .

(١) ملاك التأويل: ١/ ٢٠٥.
(٢) نظم الدرر: ١/ ١٤١.
(٣) نظم الدرر: ٣/ ١٣٨.
(٤) البرهان للكرماني: ٧٣.

التعليق:

مسلك الرازي في هذه المسألة غير ظاهر، وعبارته عند الآلوسي مختصرة، ونصها في تفسيره: «أَمَّا فِي الْأَعْرَافِ فَذَكَرَ فِيهِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْحِطَّةِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى التَّوْبَةِ، وَثَانِيهَا: دُخُولُ الْبَابِ سُجَّدًا وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْعِبَادَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ جزاءين:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِ الْحِطَّةِ.

وَالْآخَرُ: قَوْلُهُ: ﴿سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي مُقَابَلَةِ دُخُولِ الْبَابِ سُجَّداً.

فَتَرْكُ الْوَاوِ يُفِيدُ تَوَزُّعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزاءين عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَيُفِيدُ كَوْنَ مَجْمُوعِ الْمَغْفِرَةِ وَالزِّيَادَةِ جَزَاءً وَاحِدًا لِمَجْمُوعِ الْفِعْلَيْنِ أَعْنِي دُخُولَ الْبَابِ وَقَوْلَ الْحِطَّةِ»، وقد تركز اعتراض الآلوسي على جانبين:

الجانب الأول: كون القصة واحدة، وقد مضت الإجابة عن مثل هذا الاعتراض في المسألة الخامسة.

الجانب الثاني: أن الواو لمطلق الجمع، وهذا مما لم يتعرض له الرازي ولم يعتمد عليه، بل قد مضى في المسألة الخامسة في كلام الرازي أن الواو لمطلق الجمع، وتعرض الآلوسي لمثل هذا خروج بالكلام عن محل النزاع، لكن يبقى أن وجه التفريق الذي أشار إليه الإمام الرازي غير ظاهر -في حد علمي-؛ لأن كلا الجملتين: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾﴿ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ليست واقعة في جواب الطلب أصلاً، بل الأولى جملة موصولة بالواو مستأنفة، والثانية مفصولة بينها وبين ما سبق شبه كمال الاتصال، وكأن سائلا سأل بناء على قوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ فقال: وماذا بعد المغفرة؟ فقيل لهم: ﴿سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وفي سر التغاير بين الموضعين يقول ابن

الزبير الغرناطي : «وأما زيادة واو العطف في قوله تعالى : ﴿وَسَنَزِيدُ ﴾ في البقرة وهو السؤال الخامس فإنما جيء بها هنا لأن المتقدم قبل هذه الآية من لدن قوله سبحانه : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ إنما هي آلاء ونعم كما تقدم عددت عليهم على التفصيل شيئا بعد شيء فناسب ذلك عطف قضية الزيادة بالواو ليجري على ما تقدم من تعداد الآلاء وضروب الإنعام بالعفو عن الزلات والامتنان بضروب الإحسان ، لهذا القصد من إحراز التعداد ورد : ﴿وَسَنَزِيدُ ﴾ هنا بالواو ولم يكن ليحصل ذلك لو لم ترد الواو هنا وأما آية الأعراف فلم يرد قبلها ما ورد في سورة البقرة» [١].

المسألة السابعة:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(السابع) قال هناك: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ وهنا لم يذكر ﴿مِنۡهُمۡ﴾ لأن أول القصة هناك مبني على التخصيص بـ:(من) حيث قال: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ فخص في آخر الكلام ليطابق أوله ، ولما لم يذكر في الآيات التي قبل فَبَدَّلَ هنا تمييزا وتخصيصاً لم يذكر في آخر القصة ذلك»، ثم اعترض عليه بقوله: «وأما السابع فلأنه تعالى قد ذكر هنا قبل فَبَدَّلَ ما يدل على التخصيص والتمييز، حيث قال سبحانه: ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ إلخ بكافات الخطاب وصيغته – فاللائق حينئذ – أن يذكر لفظ مِنْهُمْ أيضا.

التعليق :

مسلك الإمام الرازي هنا ظاهر جلي فقد لاحظ أن سورة الأعراف جاءت بزيادة ﴿مِنۡهُمۡ ﴾ متسقة بذلك مع الآيات قبلها، ولعل سوق كلامه الذي اختصره

(١) ملاك التأويل:١/ ٢٠٧-٢٠٨، ونحوه في: كشف المعاني: ٩٧،ونظم الدرر:١/ ١٤٢ مختصراً.

الألوسي أدعى لتجليته وظهور حجته فيه حيث يقول : «سَبَبُ زِيَادَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ أَنَّ أَوَّلَ الْقِصَّةِ هَاهُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْصِيصِ بِلَفْظِ (مِنْ) لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأَعْرَافِ: ١٥٩] فَذَكَرَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثُمَّ عَدَّدَ صُنُوفَ إِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ وَأَوَامِرِهِ لَهُمْ، فَلَمَّا انْتَهَتِ الْقِصَّةُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ فَذَكَرَ لَفْظَةَ: ﴿مِنْهُمْ﴾ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ كَمَا ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ لِيَكُونَ آخِرُ الْكَلَامِ مُطَابِقًا لِأَوَّلِهِ فَيَكُونُ الظَّالِمُونَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى بِإِزَاءِ الْهَادِينَ مِنْهُمْ فَهُنَاكَ ذَكَرَ أُمَّةً عَادِلَةً، وَهَاهُنَا ذَكَرَ أُمَّةً جَابِرَةً وَكِلْتَاهُمَا مِنْ قَوْمِ/ مُوسَى فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْآيَاتِ الَّتِي قَبْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ تَمْيِيزًا وَتَخْصِيصًا حَتَّى يَلْزَمَ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ ذِكْرُ ذَلِكَ التَّخْصِيصِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ» (١)، وبه يتضح أن مقصوده من التخصيص والتمييز هو تمييز بني إسرائيل إلى طائفة تهدي بالحق وأخرى ظالمة ، وأما اعتراض الألوسي فليس في محله إذ تكلم على التخصيص بضمائر الخطاب في ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ﴾ ونحوها ، ولا علاقة له بما أشار إليه الإمام الرازي، وقد لحظ في التحرير والتنوير السياقَ فقال: «وَوَجْهُ زِيَادَتِهَا هُنَا(٢) التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تَبْدِيلَ الْقَوْلِ لَمْ يَصْدُرْ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَأُجْمِلَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ لِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ لَمَّا سِيقَتْ مَسَاقَ التَّوْبِيخِ نَاسَبَ إِرْهَابُهُمْ بِمَا يُوهِمُ أَنَّ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ هُمْ جَمِيعُ الْقَوْمِ، لِأَنَّ تَبِعَاتِ بَعْضِ الْقَبِيلَةِ تُحْمَلُ عَلَى جَمَاعَتِهَا» (٣) .

(١) تفسير الرازي :٣/ ١٠٠، وانظر نفس التعليل في: درة التنزيل للإسكافي: ١/ ٢٤٣-٢٤٥، البرهان للكرماني:٧٤.

(٢) أي زيادة منهم في الأعراف.

(٣) التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥، وسيأتي بيان مراد ابن عاشور بكون السياق للتوبيخ عند المسألة العاشرة – بإذن الله–.

المسألة الثامنة:

نقل الآلوسي قول الرازي:«(الثامن) قال هنا: ﴿فَأَنزَلۡنَا﴾ وهناك ﴿فَأَرۡسَلۡنَا﴾ لأن الإنزال يفيد حدوثه في أول الأمر، والإرسال يفيد تسليطه عليهم واستئصاله لهم ، وذلك يكون بالآخرة»، ثم اعترض عليه بقوله: «أما في...الثامن...فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولا - كما أنها متقدمة عليها ترتيبا - وليس كذلك، فإن سورة البقرة كلها مدنية، وسورة الأعراف كلها مكية ...إلخ

التعليق:

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى والثانية من التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الآلوسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، ثم إن هذا التفريق بين الإنزال والإرسال ظاهر بالرجوع إلى معناهما في اللغة، فقد قال ابن فارس «النُّونُ وَالزَّاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى هُبُوطِ شَيْءٍ وَوُقُوعِهِ» [1]، وقال : «الرَّاءُ وَالسِّينُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى الِانْبِعَاثِ وَالِامْتِدَادِ» [2]، ولا شك أن الرجز الذي يكون في السماء لا يتصور أن يرسل ويصل إلى المعذبين إلا مقارناً للإنزال أو لاحقاً به، ويمكن أن نضيف أن الإرسال خاصة وقد عدي بعلى أدل على الإصابة فهو أنسب بسياق سورة الأعراف المشعر بالغضب – كما مرَّ-[3]، وقد لاحظ في معارج التفكر تكاملا بين الموضعين فقال: «فبين﴿ فَأَنزَلۡنَا﴾، و﴿فَأَرۡسَلۡنَا﴾ تكامل في أداء المعنى المراد؛ أي فأنزلنا بسلطان الربوبية، وجعلنا هذا

(١) مقاييس اللغة (ن ز ل): ٥/ ٤١٧

(٢) مقاييس اللغة(ر س ل): ٢/ ٣٩٢.

(٣) انظر قريبا من هذا في : نظم الدرر: ٣/ ١٤٠.

الإنزال إرسالاً؛ ففي الإرسال معنى التوجيه لأداء مهمة ما بتؤدة، وأناة، وتتابع، وهذا المعنى لا يدل عليه الإنزال كما أن الإنزال بسلطان الربوبية القاهر لا يدل عليه الإرسال فتكاملا» (١)، كما لاحظ صاحب البرهان تناسبا لفظيا في الآيات عبر عنه بقوله: «وفي هذه السّورة﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وفي الأَعراف ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ لأَن لفظ الرّسول والرسالة كثرت في الأَعراف، فجاءَ ذلك على طِبق ما قبله، وليس كذلك في سورة البقرة» (٢)، وتكرر الإرسال بتصريفاته المختلفة ظاهر جداً في الأعراف حيث بلغ – مع الموضع محل الدراسة ستة وعشرين موضعا بينما بلغ ذكر الإنزال بتصريفاته المختلفة في السورة نفسها تسعة مواضع ، ولعل مما يؤيد هذا التناسب الذي أشار إليه الكرماني تكررَ الإنزال في البقرة في عدة آيات قال تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة:٤٠-٤١] ، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة:٥٧] فجاء كل لفظ في الموضعين موافقا للفظ الذي تكرر في السورة نفسها، والله أعلم.

المسألة التاسعة:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(التاسع) قال هنا: ﴿فَكُلُوا۟﴾ -بالفاء-وهناك – بالواو – لما مر في ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ وهو أن كل فعل عطف عليه شيء – وكان الفعل بمنزلة الشرط، وذلك الشيء بمنزلة الجزاء – عطف الثاني على الأول – بالفاء- دون – الواو – فلما تعلق الأكل بالدخول قيل في سورة البقرة ﴿فَكُلُوا۟﴾ ولما لم يتعلق – الأكل بالسكون – في الأعراف، قيل: ﴿وَكُلُوا۟﴾»، ثم اعترض عليه بقوله: «وأما ما ذكر في التاسع فيرد عليه منع عدم تعلق – الأكل بالسكون –

(١) معارج التفكر: ٤/ ٦٥٢-٦٥٣

(٢) البرهان للكرماني: ٧٤.

لأنهم إذا سكنوا القرية ، تتسبب سكناهم - للأكل - منها كما ذكر الزمخشري، فقد جمعوا في الوجود بين سكناها والأكل منها، فحينئذ لا فرق بين ﴿وَكُلُواْ﴾ و﴿فَكُلُواْ﴾ فلا يتم الجواب».

التعليق:

يلاحظ أن هذه هي المسألة الثالثة في تفسير الرازي، ولكن الآلوسي جعلها تاسعة، وهذا غير مناسب لأنه جعلها بعيدة عن مسألة الفرق بين التعبير بالدخول والسكون مع شدة اتصالها بها، ثم إن الرازيَّ قد أحال في المسألة على موضع سابق مشابه في قصة آدم في الآية (٣٥) من سورة البقرة، وقد نقل الآلوسي الكلام بالمعنى واختصره، وعبارة الرازي أوضح حيث يقول : «كُلُّ فِعْلٍ عُطِفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَانَ الْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الشرط، وذلك الشيء بمنزلة [الجزاء][1] عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالْفَاءِ دُونَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [الْبَقَرَةِ: ٥٨] فَعَطَفَ كُلُوا عَلَى ادْخُلُوا بِالْفَاءِ لَمَّا كَانَ وُجُودُ الْأَكْلِ مِنْهَا مُتَعَلِّقًا بِدُخُولِهَا فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ أُدْخِلْتُمُوهَا أَكَلْتُمْ مِنْهَا، فَالدُّخُولُ مُوصِّلٌ إِلَى الْأَكْلِ، وَالْأَكْلُ مُتَعَلِّقٌ وُجُودُهُ بِوُجُودِهِ يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٦١]، فَعَطَفَ كُلُوا عَلَى قَوْلِهِ اسْكُنُوا بِالْوَاوِ دُونَ الْفَاءِ لِأَنَّ ﴿ٱسْكُنُواْ﴾ مِنَ السُّكْنَى وَهِيَ الْمُقَامُ مَعَ طُولِ اللُّبْثِ وَالْأَكْلُ لَا يَخْتَصُّ وُجُودُهُ بِوُجُودِهِ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ بُسْتَانًا قَدْ يَأْكُلُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُجْتَازًا فَلَمَّا لَمْ يَتَعَلَّقُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقَ الْجَزَاءُ بِالشَّرْطِ وَجَبَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ دُونَ الْفَاءِ...»[2]، والظاهر أن اعتراض الآلوسي في غير محله حيث

(١) العبارة في تفسير الرازي المطبوع: [الجزء]، وما أثبته في الآلوسي، وهو الأنسب.

(٢) تفسير الرازي:٣/ ٤، وقد حذفت آخر كلامه لخروجه عن موضوع البحث إلى الحديث عن الواو والفاء في قصة آدم -عليه السلام-.

تمسك بكون الأكل متسببا عن السكون كما هو متسبب عن الدخول، رغم أن الرازي لم يتعرض لهذا بل كان كلامه عن تعلق الأكل بالدخول تعلق الجزاء بالشرط خلافا لتعلق السكون بالأكل، وهذا ظاهر فلا يمكن الأكل بدون الدخول، لكنه ممكن دون سكون فظهر الفرق بين الفعلين ومناسبة كل للحرف الذي علق به، وقد سبق الخطيب الإسكافي الرازي إلى نفس التعليل[1] فقال: «والأصل في ذلك أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨] فعطف كلوا على ادخلوا بالفاء لما كان وجود الأكل منها متعلقا بدخولها، فكأنه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول موصل إلى الأكل، والأكل متعلق وجوده بوجوده. يبين ذلك قوله تعالى في مثل هذه من سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١] فعطف (كلوا) على قوله ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾ بالواو دون الفاء، لأن ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾ من السكنى، وهي المقام مع طول لبث. والأكل لا يختص وجوده بوجوده، لأن من يدخل بستانا قد يأكل منه

وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء وجب العطف بالواو دون الفاء...»[2]، وكل هذا الذي ذُكِرَ من باب التكامل دون تعليل لاختصاص كل موضع بما اختص به، وهذا الذي نجد جوابه عند البقاعي إذ يقول «وناسب سياق النعم الدلالة على تعقيب نعمة الدخول بالفاء في قوله ﴿فَكُلُوا۟﴾»[3]،

---

(١) وكلامه عند الآية ٣٥ من سورة البقرة عند ذكر قصة آدم.

(٢) درة التنزيل: ١/ ٢٢٢-٢٢٣، ونحوه أيضا في ملاك التأويل:.

(٣) نظم الدرر: ١/ ١٤١، وانظر نفس التعليل في التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥.

بينما نجد الكرماني يعلل بتعليل آخر لطيف ناظر إلى اللفظ فيقول: «لأَن الدّخول سريع الانقضاء فيتبعه الأكل، وفي (الأَعراف) ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ﴾ المعنى: أَقيموا فيها، وذلك ممتدّ فذكر بالواو، أَي اجمعوا بين الأَكل والسكون»[١]،والله أعلم .

المسألة العاشرة:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(العاشر) قال هنا: ﴿يَفْسُقُونَ﴾ وهناك ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لأنه لما بين هنا كون الفسق ظلماً اكتفي بلفظ – الظلم – هناك» ، ثم اعترض عليه بقوله: «أما ...العاشر فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً – كما أنها متقدمة عليها ترتيباً – وليس كذلك، فإن سورة البقرة كلها مدنية ، وسورة الأعراف كلها مكية[٢]».

التعليق:

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى من التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الآلوسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، لكن تعليل الإمام الرازي أقرب إلى إظهار ما بين الآيتين من التكامل من أن يكون توجيهاً لسر الاختلاف، خاصة أنه مرَّ معنا أن التصريح قد يكون في الموضع المتأخر لا في الموضع المتقدم، ولذلك فلعل الأنسب ما ذكره في التحرير والتنوير في موضع الأعراف: «لِأَنَّهُ لَمَّا اقْتَضَى الْحَالُ فِي الْقِصَّتَيْنِ تَأْكِيدَ وَصْفِهِمْ بِالظُّلْمِ وَأُدِّيَ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ [٥٩] بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، اسْتُثْقِلَتْ إِعَادَةُ لَفْظِ الظُّلْمِ هُنَالِكَ ثَالِثَةً، فَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى مَا يُفِيدُ مُفَادَهُ، وَهُوَ الْفِسْقُ، وَهُوَ أَيْضًا أَعَمُّ، فَهُوَ أَنْسَبُ بِتَذْيِيلِ التَّوْبِيخِ، وَجِيءَ هُنَا بِلَفْظِ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لِئَلَّا

(١) البرهان للكرماني:٧٢-٧٣.

(٢) عبارة الآلوسي غير متلائمة مع ماسبق من عده بعض آيات الأعراف مدنية، مع أنه سبق أن الراجح أن السورة كلها مكية.

يَفُوتَ تَسْجِيلُ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ مَرَّةً ثَالِثَةً، فَكَانَ تَذْيِيلُ آيَةِ الْبَقَرَةِ أَنْسَبَ بِالتَّغْلِيطِ فِي ذَمِّهِمْ، لِأَنَّ مَقَامَ التَّوْبِيخِ يَقْتَضِيهِ»(١)، والملاحظ أن ابن عاشور أشار إلى فرق لم يشر له الرازي ولا الآلوسي(٢) ألا وهو التعبير بالاسم الظاهر في البقرة، والتعبير بالضمير في الأعراف، ووجَّهه بأن موضع البقرة فيه توبيخ اقتضى التصريح بالظلم ابتداء، بينما كان التوبيخ في الأعراف أقل فأخر التصريح بالظلم إلى آخر الآية، وتوجيهه هنا متسق مع توجيهه لزيادة ﴿مِنْهُمْ﴾ في آية الأعراف المتقدم في المسألة الثامنة.



(١) التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥، وقد مرَّ معنا في المسألة الأولى، وغيرها أن موضع البقرة جاء في سياق تعداد النعم، وهذا لا يتعارض مع ماذكره ابن عاشور من كون الآيات للتوبيخ؛ فالآيات جاءت فعددت النعم لكنها عددتها تعدادا فيه توبيخ لبني إسرائيل لعدم شكرهم تلك النعم، ومما يؤكد هذا قول ابن عاشور في الصفحة نفسها: " لِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ سِيقَتْ مَسَاقَ التَّوْبِيخِ فَنَاسَبَهَا مَا هُوَ أَدَلُّ عَلَى الْمِنَّةِ، وَهُوَ تَعْجِيلُ الِانْتِفَاعِ بِخَيْرَاتِ الْقَرْيَةِ، وَآيَاتُ الْأَعْرَافِ سِيقَتْ لِمُجَرَّدِ الْعِبْرَةِ بِقِصَّةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. "، فهو يرى أن التعبير بما هو أدل على على المنة يناسب مقام التوبيخ، والله أعلم.

(٢) وانظر توجيها آخر يرجع إلى استثقال تكرار كلمة الظلم في آية الأعراف في تفسير المنار: ٩/ ٣٧٤.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله على ما يسر من إتمامه، ثم إن من أهم ما خرجت به من هذا البحث ثراءَ البحث في علم المتشابه اللفظي، وقد شعرت بعد النظر لسنوات تزيد على العشرين في كتب هذا العلم أنه مازال بحاجة إلى جهود استقرائية تخدم الكتاب العزيز وتجلي دقته وبلاغته من خلاله، ولعل إحدى الكليات تكون رائدة في هذ المجال -بإذن الله-، ولعل من أحسن ما يختم به هذا البحث ما ختم به الآلوسي رحمه الله تعقباته على الإمام الرازي في الآيات المدروسة في هذا البحث حيث قال: «والجواب الصحيح عن جميع هذه السؤالات وما حاكاها- ما ذكره الزمخشري- من أنه لا بأس باختلاف العبارتين إذا لم يكن هناك تناقض، ولا تناقض بين قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ وقوله: ﴿وَكُلُواْ﴾؛ لأنهم إذا سكنوا القرية فتسبب سكناهم للأكل منها، فقد جمعوا في الوجود بين سكناها والأكل منها، وسواء قدموا(الحطة) على-دخول الباب- أو أخروها، فهم جامعون في الإيجاد بينهما، وترك ذكر- الرغد- لا يناقض إثباته، وقوله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف:١٦١] موعد بشيئين- بالغفران والزيادة، وطرح- الواو- لا يخل لأنه استئناف مرتب على تقدير قول القائل:ماذا بعد الغفران؟ فقيل له: ﴿سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ وكذلك زيادة ﴿مِنۡهُمۡ﴾ زيادة بيان وَأَرْسَلْنا وأَنْزَلْنا و﴿يَظۡلِمُونَ﴾ و﴿يَفۡسُقُونَ﴾ من دار واحد، انتهى.

وبالجملة التفنن في التعبير لم يزل دأب البلغاء، وفيه من الدلالة على رفعة شأن المتكلم ما لا يخفي، والقرآن الكريم مملوء من ذلك، ومن رام بيان سر لكل ما وقع فيه منه فقد رام ما لا سبيل إليه إلا بالكشف الصحيح والعلم اللدني، والله يؤتي فضله من يشاء، وسبحان من لا يحيط بأسرار كتابه إلا هو» [1]، والحق أن هذا

(١) روح المعاني: ١/ ٢٦٩.

الكلام النفيس من هذا العالم لم يكن غائبا عن العلماء وهم يوجهون هذه الآيات؛ فها هو ذا ابن جماعة يقول قبل أن يتكلم عن سر التغاير بين الآيات المدروسة في هذا البحث: «وفائدة مناسبتهما مع قصد التنويع في الخطاب» [1]؛ فالمعتني بالمتشابه اللفظي الموجه لآياته لا ينكر التنوع والتفنن في الخطاب لكنه مع ذلك يتلمس وجوها أخرى لسر التغاير بين الآيات ، ولعل الذي دفع الإمام الآلوسي لتبني هذا الرأي – وهو القول بالتفنن– وكأنه في مقابل توجيه الآيات الذي سار عليه الرازي أنه خشي من التكلف الذي يقع أحيانا عند محاولة التعليل ، ولعل القول الوسط في المسألة أن يقال: تنوعت وتغايرت الآيات القرآنية المتحدثة عن أمر واحد تفنناً في التعبير ، مع وجود أسرار أخرى للتغاير قد تظهر لنا فنقول بها، وقد تخفي علينا فلا تكلف في القول فيها بغير علم، والله أعلم، وصلى الله على سيد ولد آدم، وعلى آله وصحبه وسلم.

  

(١) كشف المعاني:٩٦.

قائمة المراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: ١٤٢٦هـ.

٢. **الأعلام**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: آيار- مايو: ٢٠٠٢م.

٣. **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان**، محمود بن حمزة الكرماني، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة : القاهرة.

٤. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة: بيروت –لبنان.

٥. **البلاغة العربية أسسها وفنونها وعلومها**، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم: دمشق، الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٦. **تفسير التحرير والتنوير**، محمد الطاهر -ابن عاشور-، الدار التونسية للنشر.

٧. **التفسير الحديث – ترتيب السور حسب النزول**-، محمد عزة دروزة، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثانية:١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨. **تفسير الفخر الرازي** – المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الر ازي، دار الفكر : بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩. **تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار**، محمد رشيد رضا، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٠. **دلالات التراكيب – دراسة بلاغية**-، د-محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

١٢. **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبدالوهاب السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو- محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٣. **كشف المعاني في المتشابه من المثاني**، بدر الدين بن جماعة، تحقيق: د-عبد الجواد خلف، دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

١٤. **معارج التفكر ودقائق التدبر**، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم : دمشق، الطبعة الأولى : ١٤٢١.

١٥. **مفردات ألفاظ القرآن**، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم: دمشق — الدار الشامية: بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٦. **مقاييس اللغة**، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٧. **المكي والمدني في القرآن الكريم** — دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء، عبدالرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٨. **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى : ١٩٨٣م-١٤٠٣هـ.

١٩. **من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم**، د : محمد بن علي الصامل، دار إشبيليا، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ.

٢٠. **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي بن محمد الضباع.

٢١. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية.

٢٢. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي، الجزء الرابع باعتناء: س. ديد رينغ، يطلب من دار النشر: فرانز شتايز بفيسبادن.

٢٣. **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، تحقيق: د –إحسان عباس، دار صادر: بيروت.

فهرس الموضوعات